العلاقة بين أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر ـ مقاربة تحليلية وصفية ـ

أ . بوعوينة مولود - أستاذ مساعد (أ) جامعة - البليدة 2

أ.د. هاشم جمال - أستاذ التعليم العالي -جامعة الجزائر 3

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين سعر النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر (الناتج الداخلي الخام، البطالة و التضخم)، ومعرفة العوامل المحددة لهذه العلاقة خلال الفترة 1971-2014، ولتحقيقهذا الهدف تم فحص وصفي لمتغيرات الدراسة من خلال بيانات و منحنيات عبر برنامج ***Eviews9*** ، و توصلنا إلى وجود علاقة طردية مباشرة بين أسعار النفط و الناتج الداخلي الخام و علاقة عكسية غير مباشرة بين أسعار النفط و كل من البطالة والتضخم .

الكلمات الدالة: الصدمات النفطية، أسعار النفط،المتغيرات الاقتصادية الكلية، الجزائر.

Abstract :

*The research aims to analyze The relationship between the price of oil and some macroeconomic variables in Algeria (Gross Domestic Product, Unemployment and Inflation) and to identify the factors determining this relationship during the period 1971-2014. To achieve this objective a descriptive examination of the variables of the study was conducted through data and curves Through **Eviews9**, we found a direct correlation between oil prices and GDP and an indirect inverse relationship between oil prices and both unemployment and inflation.*

***Key words** : Oil shocks, oil prices, macroeconomic variables, Algeria.*

مقدمة :

بعد الحرب العالمية الثانية أصبح النفط المحرك الرئيسي للطاقة العالمية، والمحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي في ظل النمو المتزايد نظرا لملائمته للتطورات الحاصلة في الصناعة الحديثة، فشهدت أسعار النفط تطورات عبر الزمن وأصبحت تلعب دورا مهما في خلق التوازنات الاقتصادية بين الدول المتطورة والدول المتخلفة التي تعتمد في صادراتها على النفط بصفة خاصة، والجزائر ليست بمعزل على العالم الخارجي فهي تسعى كغيرها من الدول النامية إلى مسايرة التقدم ومواكبة التطور الحضاري الذي يعرفه العالم، فبعد الاستقلال وجدت الجزائر نفسها مضطرة لتحسين سياستها الاقتصادية، فنجد أن من بين أهم النقاط الملفتة للنظر خلال مراحل تطور الاقتصاد الجزائري ارتباطه الكبير بقطاع المحروقات وخصوصا النفط، فالجزائر بعد تأميم قطاع المحروقات في فيفري 1971 أصبحت إحدى الدول المصدرة للنفط وتمثل إحدى الدول التي لها وزنها داخل منظمة الأوبك، فلقد اعتمدت الجزائر في فترة السبعينات على مداخيل قطاع المحروقات من أجل إرساء قواعد التنمية الشاملة .

وعلى ضوء عرضنا السابق تظهر ملامح **إشكالية البحث**، والتي يمكن صياغتها في السؤال الجوهري التالي:

" ما هو الأثر الحقيقي لتغيرات سعر النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر(الناتج الداخلي الخام،البطالة،التضخم)" ؟

وحتى يمكننا الإلمام بالموضوع، حاولنا تجزئة إشكاليتنا الأساسية إلى **الأسئلة الفرعية** التالية:

- كيف تتغير موازين القوى في السوق النفطية العالمية؟
- ما هي العوامل الأساسية المحددة لأسعار النفط؟
- ما هي انعكاسات حركة أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (المختارة في الدراسة) ؟

وللإجابة على هذه الأسئلة ومنها إشكالية البحث نستعين **بالفرضيات** الآتية:

- يعتبر كل من الناتج المحلي الخام والبطالة والتضخم (المتغيرات المختارة في الدراسة) من بين أهم المتغيرات التي يمكن أن يؤثر عليها سعر النفط.
- هناك علاقة طردية بين سعر النفط و الناتج الداخلي الخام.
- هناك علاقة عكسية بين كل من سعر النفط والمتغيرين البطالة والتضخم.

نسعى من خلال هذا البحث أن نحقق بعض الأهداف الآتية:

- معرفة سيرورة السوق النفطية وكيف يتم تحديد السعر فيها.
- محاولة فهم العلاقة بين سعر النفط والمتغيرات الاقتصادية الكلية التالية: الناتج الداخلي الخام، البطالة، التضخم.

أما عن **هيكل البحث**، فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث أجزاء رئيسية : الجزء الأول تطرقنا فيه لتحليل التطور التاريخي لأسعار النفط أما الجزء الثاني فيتحدث عن أهم العوامل المؤثرة في سعر النفط ثم من خلال الجزء الثالث حاولنا تفسير العلاقة بين سعر النفط و متغيرات الدراسة.

أولا - تحليل التطور التاريخي لأسعار النفط :

إن تاريخ تطور أسعار النفط لم يخضع لوتيرة ثابتة وإنما كان يتم وفقا لمصالح الاحتكارات النفطية ، فإن السوق النفطية خلال تاريخها البالغ حوالي قرنا و نصف من الزمن لم تكن حرة سوى في فترتين اثنتين فقط ،و هما قصيرتين نسبيا ،أما الأولى وهي الممتدة بين عام 1859 تاريخ أول استغلال للنفط بالولايات المتحدة الأمريكية، وعام 1863 تاريخ إنشاء J.Rockeffeller للشركة Standard Oil، أما الثانية فهي الفترة الممتدة من تاريخ الصدمة النفطية المعاكسة لعام 1986 إلى الآن ،أما خلال كل الجزء الباقي فكانت السوق النفطية سوقا احتكارية[1]، لكن التحليل النظري العميق يصل إلى صعوبة التطبيق المباشر لنظريات المنافسة التامة أو الاحتكار التام ، أو احتكار القلة ،أو غيرها من الحالات الخاصة للسوق، فيمكن القول أن السوق النفطي يمكنها أن تتميز بجميع هذه الحالات في فترة زمنية قصيرة ،أو حتى فترات أقصر.

الشكل رقم (1):التطور التاريخي لأسعار النفط الخام خلال الفترة 1861 - 2014

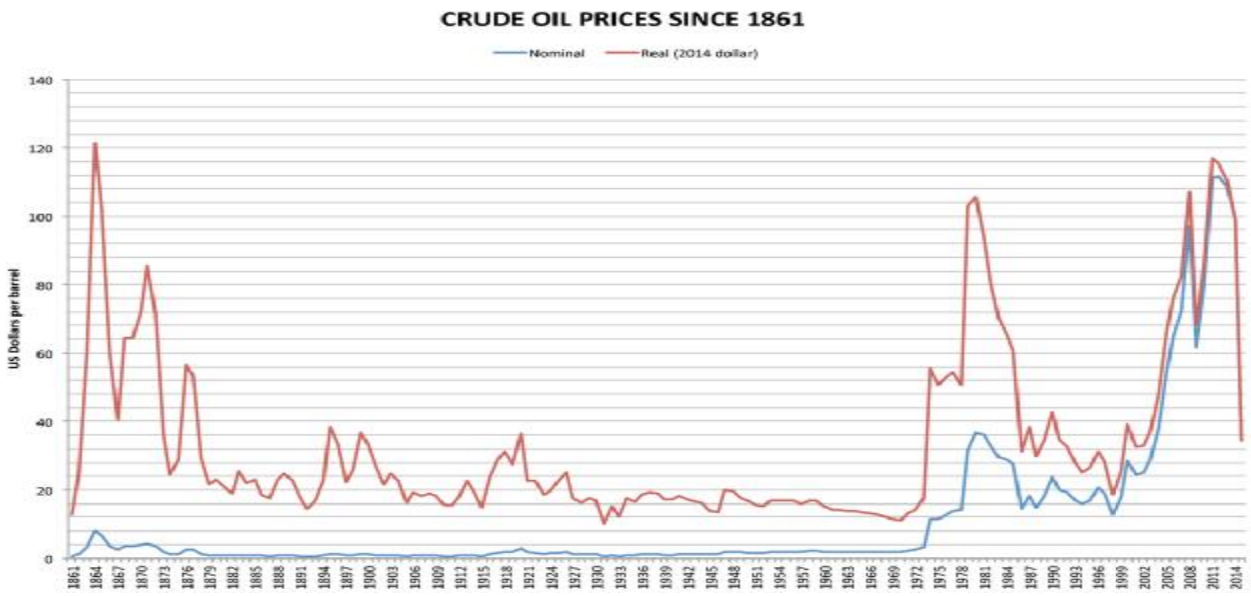

يمكن تتبع التطور التاريخي لأسعار النفط بتقسيمها إلى ثلاث فترات رئيسية ، الأولى منذ إنشاء روكفلر لأول شركة نفط سنة 1863 إلى غاية 1973 والفترة الثانية من 1973 تاريخ أخذ منظمة الأوبك لمبادرة تحديد الأسعار ، إلى غاية 2008 ، لتبقى بذلك الفترة الثالثة تغطي تطور أسعار النفط منذ الأزمة المالية و الاقتصادية لمنتصف عام 2008 و ما تبعها .

1-تطور أسعار النفط خلال المرحلة 1863-1973 :

خلال الفترة الممتدة من 1863 إلى 1914 كانت أسعار النفط تحدد إداريا من طرف شركات التكرير ، و سجلت أعلى مستوياته عام 1864 حيث وصل سعر البرميل إلى 8,06 دولار ، و إذا عولج هذا السعر بمعامل التضخم بالنسبة لأسعار 2010 كمستوى للقياس (باستخدام مؤشر البنك الدولي للتضخم العالمي) فإنه يصل إلى سعر 111,92 دولار للبرميل (دولار سنة 2010) ، وهو من أعلى المستويات في تاريخ النفط بسبب الاحتكار القوي لشركة Standard Oil ذلك الوقت ، ويمكن تطبيق نظرية " المؤسسة القائدة للسعر"بسهولة في مثل هذه الحالة[2].

بعد هذا التاريخ ، ومع بداية ظهور وتشكل شركات نفطية عالمية أخرى على الساحة ،و تفكك الاحتكار السابق أخذ سعر النفط في الانخفاض إلى غاية نهاية الحرب العالمية الأولى أين شهدت الأسعار عمليات صعود وهبوط شديدة ، بعدها اعتمد كبار الشركات النفطية العالمية سنة 1928 سعر نفط خليج المكسيك كسعر مرجعي في السوق العالمية، و كآلية تربط أسعار النفط بحجم إنتاجه ، هذه الآلية لم تسمح بأسعار النفط بالوصول إلى مستوى 2 دولار للبرميل إلا نادرا ، وباعتماد سعر سنة 2010 كمستوى للقياس فإنها لم تتجاوز في أحسن الأحوال سعر 18 دولار للبرميل طيلة عدة عقود من الزمن ، بل إن السعر الحقيقي للنفط شهد انخفاضا متواصلا من 15,68 دولار للبرميل سنة 1958 إلى 10,10 دولار للبرميل عام 1970.

وعلى مدار هذه الفترة المتميزة بهيمنة عدد قليل من شركات النفط على الإنتاج العالمي، يمكن استنتاج أن العائد الضريبي الذي كانت تحصل عليه الدول المضيفة لا يرقى إلى مستوى المفهوم النظري للاقتصادي Hotelling حول ريع الندرة ، أي أن أسعار النفط كانت تقريبا مستقلة عن قضية الندرة[3].

2-تأثير قوة الأوبك التسعيرية ابتداء من عام 1973إلى 2008:

استمر هذا الحال إلى غاية 1973 تاريخ أخذ منظمة الأوبك لمبادرة تحديد سعر النفط ، ودخلت حينها السوق النفطية ما يعرف بمرحلة الصدمات النفطية،ودخولها حرب الأسعار ، والتي سجلت أعلى مستوياتها خلال الصدمة النفطية الثانية عام 1980 إذ وصلت إلى 36,83 دولار للبرميل (أي ما يعادل 97,46

دولار سنة 2010)، وبتعرضها إلى صدمة نفطية معاكسة في 1986 نزلت الأسعار خلالها إلى مستوى 14,43 دولار للبرميل .

بعد تاريخ 1986 ، بدأ النظام النفطي العالمي يشهد تكوينا لتحكيم آليات السوق ، إذ أن نوعا من العقلانية في أداء أسواق النفط صار أمرا واقعا ،بحيث أصبحت منظمة الأوبك تستجيب لحاجيات النمو الاقتصادي العالمي بكيفية ايجابية سواء من حيث المستوى المعقول للأسعار الذي تدافع عنه ، أو من حيث إمداده بالكميات الكافية من النفط ، غير أن ثمة أخطاء وقعت فيها المنظمة في هذا المجال ، إذ انخفضت أسعار النفط إلى أقل من 13 دولار للبرميل عام 1998 نتيجة القرار الخاطئ بزيادة حصص دول الأوبك في مواجهة الكساد الاقتصادي في أسيا ، وعن مبالغة كبيرة في تقديرات العرض من قبل وكالة الطاقة الدولية سنة 1997 ، وقد دفعت تلك الأسعار كثيرا من المحللين إلى الاستنتاج بأن العالم قد دخل فصلا طويلا و جديدا من فصول أسعار النفط المنخفضة .

و قد استمرت حركة ارتفاع أسعار النفط التي انطلقت مع بداية الألفية الجديدة وحتى عام 2007 ، أما تراجع الأسعار تحت حاجز 60 دولار للبرميل المسجل في بداية هذه السنة ، والذي ترك للحظة الاعتقاد أن التسعير قد بلغ التوازن ، فلم يفض في الواقع إلا إلى تراجع ظرفي ، فاعتدال المناخ الشتوي وانخفاض الطلب على زيت التدفئة كانت قد سمحت بسكون مؤقت، والذي كان قد ترجم بانخفاض الأسعار في سوق عالية التوتر ، غير أن هذه العوامل النزولية تبددت و تزايدت التوترات ، وخلال 12 شهرا تجاوزت أسعار النفط الحواجز النفسية الواحدة تلو الأخرى إلى أن فاقت بداية جانفي 2008 سقف 100 دولار للبرميل[4]. وهي المرة الأولى التي يتشكل فيها السعر الاسمي للنفط في تاريخه من ثلاثة أرقام ، وقد أشار بعض الملاحظين والمحللين من خبراء الصندوق النقد الدولي وغيره ، إلى أن تراجع سعر الدولار قد أسهم أيضا قي نتيجة ارتفاع أسعار النفط ، والذي أدى إلى تضخيم هذه الطفرة مقاسة بالدولار الأمريكي ، فبينما ارتفع متوسط أسعار النفط الفورية بنسبة 51 بالمائة على أساس الدولار ،اقتصر الارتفاع على 37 بالمائة على أساس اليورو[5].

3-تحليل تطور أسعار النفط منذ الأزمة المالية والاقتصادية العالمية 2008 إلى 2014 :

مع مواصلة ارتفاع أسعار النفط منذ بداية الألفية الجديدة إلى غاية 2008 ، والتي تجاوزت 100 دولار للبرميل ، كان يطرح خلال تلك الفترة تساؤل حول أسباب عدم حدوث أي صدمة ، فطفرة أسعار النفط كانت أكبر من نظيرتها في فترة السبعينات ، لكنها لم تؤد إلى حدوث تضخم أو ركود اقتصادي ، لكن تطور الأزمة المالية مع انهيار بنك ليمان براذرز في سبتمبر 2008 كان نقطة انطلاق لاختلال النظام المالي والمصرفي العالمي .

في البداية لم يظهر أن هناك في الأفق حد أدنى للانكماش المحتمل في الاقتصاد العالمي ، فالمؤسسات المالية المتخصصة في مسائل الاستشراف ، مثل صندوق النقد الدولي ، كانت وراء المنحنى ، أيأنها كانت غير قادرة على مراجعة توقعاتها بالسرعة الكافية التي تعكس ما كان يحدث على أرض الواقع ، وعليه كثر الحديث حول وصف المسار المحتمل للاقتصاد العالمي ، هل يأخذ الشكل VأوLأوU وقد وصل الأداء الاقتصادي إلىأدنى نقطة له بين شهري فيفري و مارس من عام 2009 ، واتجهت الآراء حينها لصالح إمكانية حدوث انعكاس حاد يأخذ الشكل V ، وكان ذلك مصحوبا بارتفاع كبير في أسواقالأسهم العالمية أيضا .فإن انخفاض أسعار النفط من مستوى الذروة الذي بلغته إلى مستوى منخفض نزل إلى ما دون 40 دولار للبرميل في بداية عام 2009 ، لم يكن أمرا مستغربا ، لكن يمكن تفسير عدم اتخاذ ذلك الانخفاض حجما أكبر بسبب رد فعل منظمة الأوبك من جهة ، ومن جهة أخرى بسبب أن توقعات السوق لأسعار النفط المستقبلية ، التي تعكس توقعات الاتجاهات طويلة الأجل في السوق النفطية، لم تنخفض دون 60 دولار للبرميل[6]،و لقد شكلت توقعات المؤسسات المالية و الاقتصادية الدولية بداية من 2010 مؤشرا جيدا ترجم حالة التوافق الواسع حول الكساد وآفاقالانتعاش ، حيث أخذ منحنى النمو الاقتصادي شكل (V-shaped)، فبعد أن سجل معدل نمو سلبي 0,8- بالمائة خلال سنة 2009 ، رجع إلى حالة الانتعاش بمعدل 3,9 بالمائة خلال سنة 2010 وتوضحنتائج أداء الاقتصاد العالميخلال هذه الفترة الأهمية المتزايدة لاقتصاديات الأسواق الصاعدة في النمو الاقتصادي العالمي على المدى المتوسط ، وفي مقابل ذلك يتوقع أن تنمو معظم البلدان المتقدمة بوتيرة بطيئة نسبيا مقارنة مع معدلات نموها التاريخية ، وهذا ما يعكس المشاكل المالية والضريبية والنقدية الناجمة عن الأزمة العالمية ، ولا يوجد نسق محدد يمكن التنبؤ به لأسعار النفط نظرا لوجود عدةعوامل متداخلة تؤثر على أسعار النفط.

الجدول رقم(1): تطور أسعار النفط الإسمية والحقيقية في السوق الدولية للمدة(2008-2014) دولار /برميل

السنة	السعر الاسمي	الرقم القياسي	السعر الحقيقي
2008	94,4	114,3	60,5
2009	61,0	116,5	81,0
2010	77,4	117,4	52,0
2011	107,5	118,6	65,3
2012	109,5	120,3	89,4
2013	105,9	122,7	86,3
2014	50	//	//

المصدر: صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة، 2014،ص394.

يبين الجدول تطور أسعار النفط الخام الإسمية والحقيقية في السوق الدولية للمدة(2008-2014) حيث نلاحظ أن السعر الإسمي للنفط الخام لعام 2009 كان 61,0 دولار/برميل وارتفع إلى 107,5 في عام 2011 ثم انخفض إلى 105,9 دولار/ برميل في عام 2013 ثم انخفض في عام 2014 ليصل إلى 50 دولار/ برميل نتيجة الثورة النفطية غير التقليدية[7].

ثانيا : العوامل المؤثرة على أسعار النفط العالمية:

تعد قوى العرض والطلب في السوق العالمية هي الآلية التي تتجسد فيها العوامل الأساسية التي تؤثر في سعر النفط،، وبتزايد الصراعات والحروب الدولية والمشاكل الداخلية يتأزم الوضع السياسي قرب منابع النفط الأمر الذي يؤثر على الإمدادات وتضغط على المعروض وبالتالي الأسعار،وهنالك عوامل جيوسياسية، واقتصادية ومالية وأمنية وجيولوجية ومناخية تؤثر في العرض والطلب على النفط وبالتالي الأسعار.

1-العرض العالمي:

إن اختلال التوازن بين العرض والطلب لصالح أحدهمايؤثر في انخفاض أو ارتفاع سعر النفط، فانخفاض المعروض في ظل تزايد الطلب بسبب وجود تلك العوامل العدة أو بعضها وتفاعلها يرفع الطلب على النفط وبالتالي يرتفع سعره، ومع حالة التوتر النسبي للعلاقات بين العرض والطلب بسبب عوامل تتعلق بالمدى المتوسط والبعيد وفي ظل حجم المعروض من النفط الذي يقل عن حجم الطلب، ارتفعت أسعار النفط الدولية باستمرار منذ عام 2002 إلى منتصف2014.وبحسب إحصاءات من الهيئات

العالمية والدوائر المعنية، فإن حجم عرض النفط الخام في العالم بلغ في مجمله 85.5 مليون برميل يوميا بما في ذلك زيادة إنتاج منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) بمقدار نصف مليون برميل يوميا ابتداء من أول نوفمبر2007، أما حجم الطلب فقد يصل تقريباً إلى 88 مليون برميل يوميا لعام 2009مما يوضح صعوبة الموازنة بين العرض والطلب وبالتالي الضغط على الأسعار[8].

2-الطلب العالمي:

يعتمد الطلب على النفط اعتماداكبيرا على نمو الاقتصاد العالمي وزيادة عدد السكان، حيث يزيد الاستهلاكالنفطي العالمي بمعدل 1.76% سنويا[9]،والجدول التالي يوضح متوقع الطلب العالمي حتى عام 2020 .

الجدول رقم(2): الطلب العالمي على النفط للمدة(2000-2020) (مليون برميل/يوم)

السنوات	2000	2003	2010	2015	المتوقع 2020
مجموع العالم	77.2	78.4	94.2	96,8	111
الدول الصناعية	43,5	61.6	45,3	48,1	50,7
الدول النامية	28.7	32.4	38,9	40,8	51.8
الدول المتحولة	4.9	6.0	7,2	5,0	8.5

المصدر: صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة، 2014 ،ص391.

3- سياسة النفط الأمريكية:

إن سيطرة الولايات المتحدة على سياسة النفط الدولية وبخاصة في الخليج العربي الذي يحتوي على أكثر من 29% من حجم الاحتياطي العالمي الذي يقدر عمر الاحتياطي بأكثر من مائة سنة مقابل احتياطها البالغ ما يقارب 1,8% من حجم الاحتياطي العالمي وبعمر يقدر بأقل من عشرين سنة وبالتالي تشكل مصدر قوة كبيرة في مواجهة المنافسة الاقتصادية التي بدأت تزداد في الدول الصناعية وتسهيل سيطرتها على الدول الرأسمالية الأخرى في النظام الدولي الجديد وفرض هيمنتها على العالم . تؤثر سياسة الولايات المتحدة في سوق النفط بصفتها أكبر مستهلك للنفط في العالم بواقع 20,7 مليون برميل يومياً لعام 2009 بنسبة ما يزيد على 25% من النفط العالمي، إن الهيمنة الأمريكية على منابع النفط في الدول الخليجية وعلى سياسة النفط العالمية لا ينفصل عن توجيهات تنظيم اقتصاد القرن الحادي والعشرين الهادفة إلى إدارة الاقتصاد العالمي شديد المركزية[10].

4- الاحتياطيات النفطية:

المخزون من النفط أو ما يشار إليه بالاحتياطيات، التي تكونت عبر آلاف السنين في مكامن أو فقاعات كبيرة في باطن الأرض وهو غير قابل للزيادة و ينضب حال استخلاصه من مكمنه. ويبلغ إجمالي الاحتياطيات الأرضية المؤكدة في الولايات المتحدة 21.371 مليار برميل، أي أقل بمليار و86 مليون برميل مما كانت عليه قبل عشر سنوات.كما أن بريطانيا بدأت تعد البراميل الأخيرة من حقولها وشارفت احتياطياتها في بحر الشمال على الانتهاء، وكان إنتاجها من النفط في شهر أوت من عام 1999م كان 3.1 مليون برميل يوميا، لكنه انخفض إلى 1.7 مليون برميل عام 2007. ويذكر تقرير صدر عن مركز "ملفات الطاقة" البريطاني أن معدل تراجع الإنتاج خلال السنوات الماضية بدأ عند 6 % ثم تسارعت وتيرته لتصل الآن إلى 17% ، مؤكداً أنه كلما وصل المخزون إلى مراحله الأخيرة ازداد معدل التراجع ،وفي ظل محدودية الاستكشافات النفطية في الوقت الحالي، فإن نظرية الندرة لهذا الاحتياطي تزداد كلما زاد معدل استخراج النفط، بينما تزداد تكلفة الاستخراج كلما امتد الاستخراج إلىاحتياطيات ذات جودة أو نقاء أقل. كما أن بعض المتمسكين بفرضية "الذروة النفطية" يحذرون من أن الإنتاج العالمي للنفط قد بلغ ذروته عام 2006 وأنه سيتراجع إلى النصف بحلول عام 2030[11].

5-زيادة نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط :

لقد شجعت الدوافع المتعلقة بالتوقعات لغرض تحقيق عوائد مرتفعة نسبياً في الاستثمار في السلع الأساسية نتيجة لاحتمالات التشدد في العوامل الأساسية في السوق على دخول العديد من المستثمرين الجدد للسوق النفطية والمتمثل في المؤسسات الاستثمارية مثل شركات التأمين للاحتياط ضد مخاطر التضخم وضعف الدولار[12] وخلال السنوات القليلة الماضية بدأت التعاقدات في السوق النفطية ترتفع من سنة إلىأخرى بحيث فاقت كمياتها الإنتاج الفعلي والاستهلاك العالمي من النفط مما تسبب بزيادة في الطلب والمخزون النفطي للضغط على أسعار النفط[13].

6-الأزماتالاقتصادية العالمية:

إن حدوث مثل هذه الأزمات كالأزمة المالية الأخيرة أدت إلى أن واجهت أسواق النفط تحديات كبيرة ، ففي الوقت الذي انتقلت فيه تداعيات أزمة الرهون العقارية الأمريكيةإلى أسواق الائتمان الأخرى وبدء الانهيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية، تراجعت معدلات النمو في كل اقتصاديات العالم الأمر الذي سبب تراجعاً كبيراً في أسعار النفط خلال النصف الثاني من عام 2014 وبداية عام 2015

،كما أن الأزمة المالية الآسيوية عام(1999) تضعف قوة الاستثمار العالمي مما يؤدي إلىخفض الطلب على النفط وانخفاض أسعاره[14].

7- الحروب وخاصة فيالمناطق الغنية بالنفط:

مثل الحروب في منطقة الشرق الأوسط التي تحتفظ بنحو 80% من مخزون العالم للنفط ، ويوجد تقريبا 62.5 % منه في خمس دول هي المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، العراق، الكويت، إيران.

8- الظواهر الطبيعية والتوترات الجيوسياسية التي عرفها العالم:تأثرتأسعار النفط خلال المدة (2002-2008) بعدة ظواهر طبيعية، كإعصار إيفان الذي اجتاح خليج المكسيك عام 2004، وإعصار كاترينا الذي ضرب مصافي النفط في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2005 [15] أدى إلى نقص معدل الإنتاج وزيادة الأسعار.كما يعتبر الملف النووي الإيراني والعدوان الأمريكي على العراق عام 2003 ودخول داعش إلى العراق من أهم العوامل السياسية المؤثرة على أسعار النفط ، كما أن الأحداث السياسية في فنزويلا أوقف معظم الصادرات النفطية فيها وكذلك الاضطرابات القبلية في نيجيريا وهي من أعضاء منظمة الأوبك وبالتالي فقد فقدت المنظمة حوالي 300 ألف برميل نفط يومياً مما قلل من العرض النفطي في السوق النفطية ، وذلك باعتبار إيران منتج ومصدر رئيسي للنفط، وباعتبار العراق ثاني منتج للنفط في منطقة الشرق الأوسط[16].

ثالثا- العلاقة بين سعر النفط والمتغيرات الاقتصادية الكلية(الناتج المحلي الوطني ،البطالة،التضخم) في الجزائر:

نقدم من خلال هذا المحور أهم الإحصائيات الوصفية كتحليل لمتغيّرات الدراسة بالاعتماد على برنامج ($Eviews$ 9)ثم نحاول تحديد نوع العلاقة بين سعر النفط و المتغيّرات المختارة في الدراسة .

1- تحديد و توصيف المتغيرات :

-معدلات نمو أسعار النفط (**MPP**) تم حسابه بواسطة العلاقة التالية :$\text{X}100MPP_t =$ $\frac{MPP_t - MPP_{t-1}}{MPP_{t-1}}$

- معدلات نمو الناتج الداخليالخام(**MPIB**)تم حسابه بواسطة العلاقة :$MPIB_t = \frac{MPIB_t - MPIB_{t-1}}{MPIB_{t-1}} \text{X}100$

-معدلات البطالة(**MCH**)بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS

- معدلات التضخم(**MINF**) بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS

1-1-دراسة وصفية لبيانات السلسلة (MPP) :

تتكون السلسلة (MPP) من 44 مشاهدة ممتدة من سنة 1971 إلى سنة 2014 بمستوى متوسط (15.20)، وقيمة عظمى سجلت في نهاية الفترة سنة 1974 (251.80)، وقيمة صغرى سجلت في بداية الفترة سنة 1986 (50-)، تعكس لنا هاتين القيمتين على الترتيب أكبر قيمة عرفتها معدلات نمو أسعار النفط وأدناها خلال فترة الدراسة. بينما ينصف هذه السلسلة قيمة وسيطية (7.81)، وتشتت قيم السلسلة بانحدار معياري قدره (43.83)، وهو ما يعطينا فكرة حول درجة عدم تجانس مستويات السلسلة، ويمكن تمثيل بيانات السلسلة (MPP)من خلال الشكل.

الشكل رقم (2): التمثيل البياني للسلسلة (MPP)

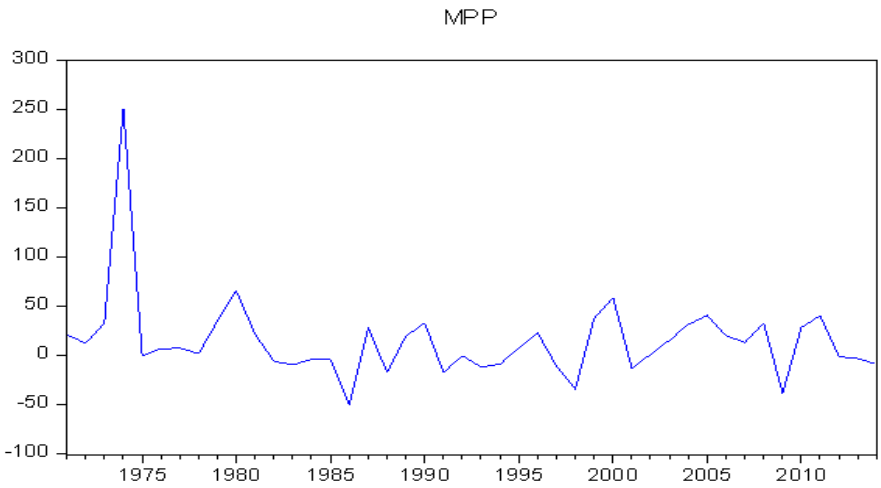

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة ببرنامج $(Eviews9)$

2-1- دراسة وصفية لبيانات السلسلة $(MPIB)$:

تتكون السلسلة $(MPIB)$ من 44 مشاهدة بمستوى متوسط (16.30)، وقيمة عظمى سجلت في نهاية سنة 1991(59.17)، وقيمة صغرى سجلت في بداية الفترة سنة 2009 (12.01-)، تعكس لنا هاتين القيمتين على الترتيب اكبر قيمة عرفتها معدلات نمو الناتج المحلي الإجماليوأدناها خلال فترة الدراسة. بينما ينصف هذه السلسلة قيمة وسيطية (16.06)، وتشتت قيم السلسلة بانحدار معياري قدره (12.62)، وهو ما يعطينا فكرة حول درجة عدم تجانس مستويات السلسلة،ويمكن تمثيل بيانات السلسلة $(MPIB)$ من خلال الشكل (3).

الشكل رقم (3): التمثيل البياني للسلسلة($MPIB$):

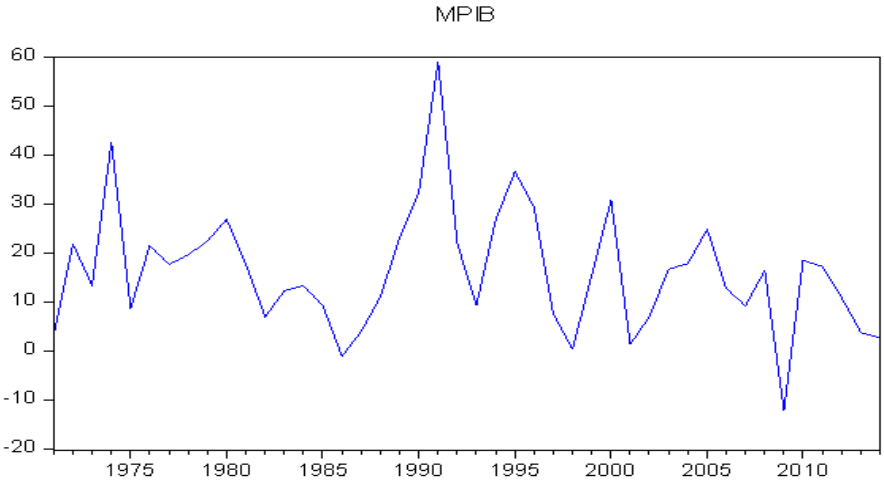

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة ببرنامج ($Eviews9$).

3-1- دراسة وصفية لبيانات السلسلة ($MINF$):

تتكون السلسلة ($MINF$) من 44 مشاهدة ممتدة من سنة 1971 إلى سنة 2014 بمستوى متوسط (9.13)، وقيمة عظمى سجلت في نهاية الفترة سنة 1992 (31.7)، وقيمة صغرى سجلت في بداية الفترة سنة 2000 (0.30)، تعكس لنا هاتين القيمتين على الترتيب أكبر قيمة عرفتها معدلات نمو التضخم وأدناها خلال فترة الدراسة. بينما ينصف هذه السلسلة قيمة وسيطية (6.1)، وتشتت قيم السلسلة بانحدار معياري قدره (7.91)، وهو ما يعطينا فكرة حول درجة عدم تجانس مستويات السلسلة، ويمكن تمثيل بيانات السلسلة ($MINF$)من خلال الشكل رقم (4).

الشكل رقم (4): التمثيل البياني للسلسلة ($MINF$):

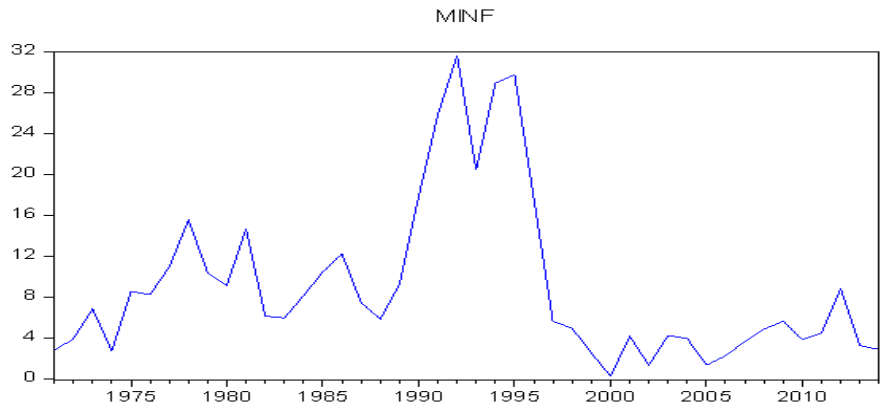

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة ببرنامج ($Eviews9$).

1-4- دراسة وصفية لبيانات السلسلة(MCH):

تتكون السلسلة (MCH)من 44 مشاهدة ممتدة من سنة 1971 إلى سنة 2014 بمستوى متوسط (20.29)، وقيمة عظمى سجلت في نهاية الفترة سنة 2000 (29.79)، وقيمة صغرى سجلت في بداية الفترة سنة 2014 (9.5)، تعكس لنا هاتين القيمتين على الترتيب اكبر قيمة عرفتها معدلات البطالة وأدناها خلال فترة الدراسة. بينما ينصف هذه السلسلة قيمة وسيطية (22.3)، وتشتت قيم السلسلة بانحدار معياري قدره (6.654)،وهو ما يعطينا فكرة حول درجة عدم تجانس مستويات السلسلة،ويمكن تمثيلها في الشكل.

الشكل رقم (5): التمثيل البياني للسلسلة(MCH):

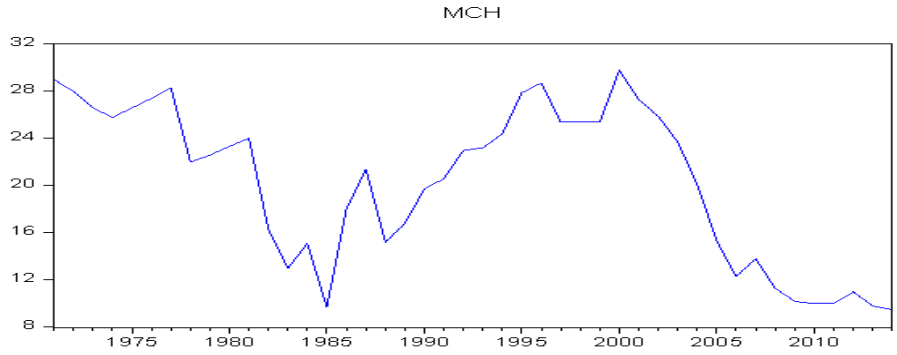

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة ببرنامج ($Eviews9$).

2- تحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية.

يتضمن الدراسة الوصفية للعلاقة بين كل من معدل نمو أسعار النفط مع كل من المتغيرات الاقتصادية الكلية التالية: معدلات البطالة، معدلات التضخم، معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

2-1-تحليل العلاقة بين معدلات نمو أسعار النفط ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي:

الشكل أدناهيوضح لنا أن حصيلة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي تتأثر بمعدلات نمو أسعار النفط، وذلك لأن جزء منها يعتمد على الإيرادات النفطية، أما الجزء الآخر فهو متعلق بالسياسة التنموية التي تعتمد عليها الدولة، حيث بلغت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي نسبة (42.75%) سنة 1974 مقابل معدل نمو سعر النفط ب (251.80%)، أما في عام 1986 فقد انخفضت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى (-0.93%) وهذا بسبب انخفاض معدلات نمو أسعار النفط لتصل إلى نسبة (-50%)، ثم تعاود الارتفاع لتصل إلى نسبة (59.12%) ليقابله زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (30.91%) سنة 2000.ويبقى هذا الارتفاع والانخفاض في هذه المعدلات مرتبط بارتفاع وانخفاض معدلات نمو أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة.

الشكل رقم (6): تطور معدلات نمو أسعار النفط ومعدلات نموالناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1971 -2014).

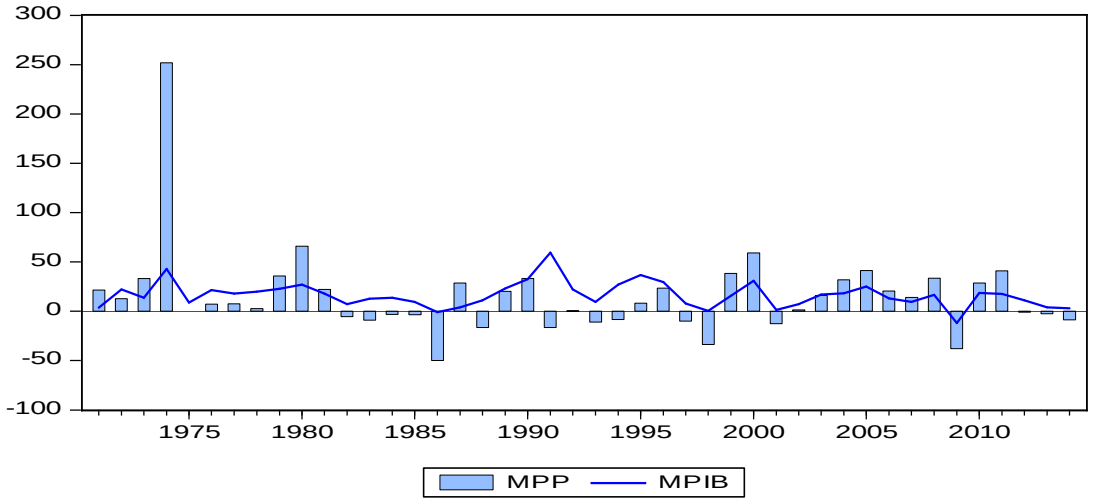

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (*Eviews9*)

2-2- تحليل العلاقة بين معدلات نمو أسعار النفط ومعدلات البطالة:

يتضح من الشكل أدناه أن هناك علاقة عكسية بين معدلات نمو أسعار النفط ومعدلات البطالة، باعتبار أن كل تحسن في معدلات نمو أسعار النفط يعني الزيادة في أسعار النفط بالتالي الزيادة في العوائد والإيرادات التي يمكن من خلالها تنفيذ خطط تنموية التي تساعد على تشجيع الاستثمارات ومن ثم تقليص نسبة البطالة، حيث شهدت معدلات البطالة تحسنا ملحوظا خلال الفترة الأخيرة حيث وصل معدلها سنة 2011 إلى (10%) الذي يقابله زيادة في معدل نمو أسعار النفط ليصل إلى نسبة(40.91%).

الشكل رقم (7): تطور معدلات نمو أسعار النفط ومعدلات البطالة خلال الفترة (1971-2014).

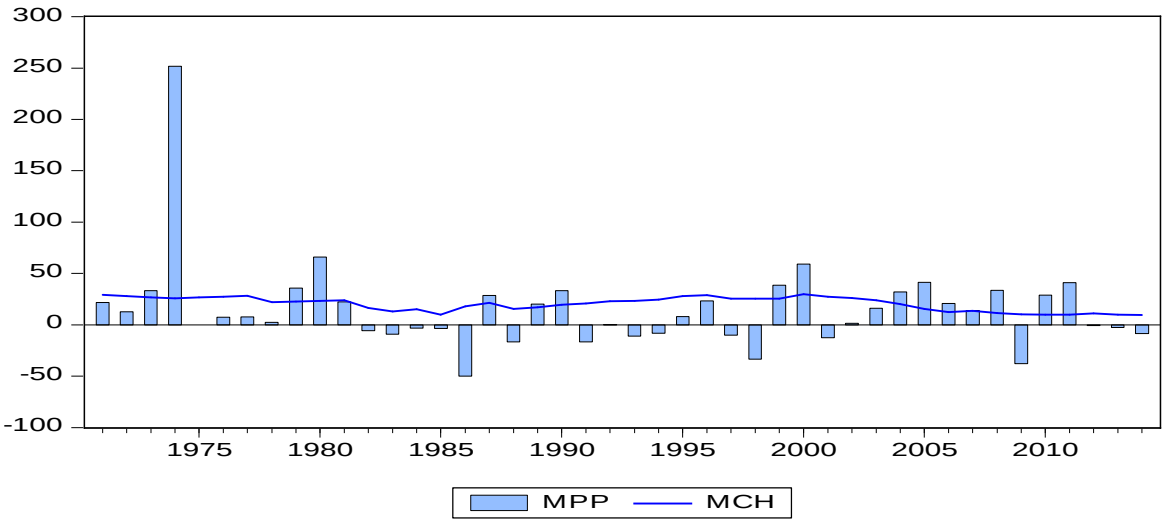

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (*Eviews9*)

2-3- تحليل العلاقة بين معدلات نمو أسعار النفط ومعدلات التضخم:

نلاحظ من خلال الشكل انه خلال الفترة (1990- 1995) شهدت أعلى نسبة لمعدلات التضخم الذي يوافقه انخفاض محسوس في معدلات نمو أسعار النفط وهذا بسبب الوضع الصعب الذي شهدته الجزائر خلال هذه الفترة ثم تعاود الانخفاض خلال السنوات الأخيرة بسبب التحسن والارتفاع في معدلات نمو أسعار النفط الناتج عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

الشكل رقم (8): تطور معدلات نمو أسعار النفط ومعدلات التضخم خلال الفترة (1971-2014).

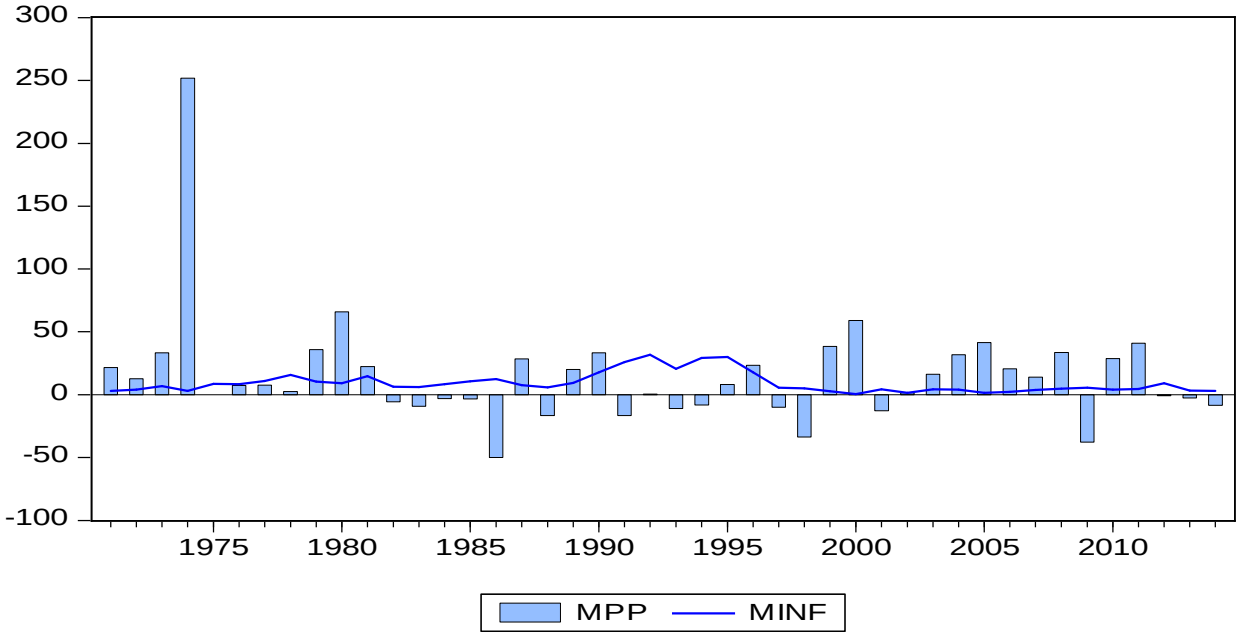

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (*Eviews9*)

خاتمة :

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين سعر النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر (الناتج الداخلي الخام، البطالة، التضخم) ومعرفة العوامل المحددة لهذه العلاقة حيث خلصت أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة فيما يلي :

- منذ ظهور السلعة النفطية ، لازمت حركة أسعار النفط ديناميكية و عدم استقرار دائمين ، وذلك نتيجة تفاعل و تداخل عديد العوامل الاقتصادية ، السياسية ، العسكرية وغيرها.
- الارتباط الوثيق بين النفط و النشاط الاقتصادي في العالم ، فلا يزال النفط المصدر الرئيسي للطاقة بالنظر للخصائص التي تميزه عن المصادر الأخرى والمتمثلة أساسا في الوفرة النسبية و سهولة الاستغلال .
- يعتبر قطاع المحروقات ، القطاع المهيمن على النشاط الاقتصادي الكلي في الجزائر حيث رافق تطورات و حركات أسعار النفط في السوق العالمية تذبذبات و تقلبات في مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية .
- وجود علاقة مباشرة وطردية بين أسعار النفط و الناتج المحلي الخام ، في حين هناك علاقة عكسية غير مباشرة بين كل من أسعار النفط و البطالة والتضخم .

و بناءا على نتائج التحليل هناك جملة من التوصيات التي يمكن أن تأخذ بها السلطات المعنية وخاصة متخذي القرار في الجزائر كما تمكن المهتمين بالبحث في مجال المحروقات من الاعتماد عليها و تطويرها :

- رسم سياسات اقتصادية تعتمد على القيمة المضافة و الإنتاج ، و نهج استراتيجية التنويع الطاقوي في الجزائر والتنويع الاقتصادي .
- تفعيل الدبلوماسية الجزائرية نحو تعزيز دور منظمة الأوبك في السوق النفطية العالمية للدفع بالأسعار إلى مستويات أعلى وبالتالي زيادة الجباية النفطية مما يحرك عجلة الاقتصاد الجزائري .
- إن التحول إلى مجتمع المعلومات و تنمية الموارد البشرية و صناعة المواطن المنتج و الفعال هو نموذج لاقتصاد مابعد النفط .

الهوامش والاحالات :

[1])مسعود مجيطنة ، " **السعي إلى السيطرة على منابع النفط في العالم**" مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد14 ، جامعة الجزائر، 2006،ص:49.

[2])عبد المالك مباني، " **الجزائر في ظل تحولات الاقتصاد العالمي للمحروقات**" أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر03 ،2013-2014، ص: 55.

[3])عبد المالك مباني، " **مرجع سابق** " ، ص: 55.

[4])François lescaroux , **“ L’offre et la demande pétrolière**” , le pétrole et le Gas Arabes , publications du centre Arabed’études pétrolières , N 936,Mars 2008,p 40.

[5])كيفين تشينغ ،"**ارتفاع أسعار النفط يفرض تحديات أمام صانعي السياسات**" ، نشرة الصندوق النقد الدولي، 20 نوفمبر 2007 ، ص-ص :2-5.

[6])كريستوفر أسلوب، بسام فتوح، "**تطورات أسواق النفط والغاز الطبيعي العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية**" مجلة النفط والتعاون العربي المجلد 36، العدد 135، منظمة الأوبك، الكويت ، 2010،ص : 49.

[7])زياد أبو الرب ،العوامل المؤثرة على أسعار النفط، معلومات متاحة على الموقع **http://www.aleqt.com/2007/11/19/article_117470.htm**

[8])إبراهيم بلقة، "**تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة في الدول العربية خلال الفترة (2000-2009)**"، مجلة الباحث، العدد12، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ،2013، ص12

[9]) هيثم عبدا لله سلمان و سكنه جهية فرج،"**اليورانيوم والصخر الزيتي المصادر المستقبلية لإنتاج الطاقة البديلة في الوطن العربي: المغرب والأردن أنموذجا** "،المؤتمر العربي الدولي الثالث عشر للثروة المعدنية والمعرض المصاحب له، مراكش، المملكة المغربية،28-30 افريل،2014،ص17.

[10]) د يوسف علي عبد الاسدي ويحيى حمود حسن ، "**دور سياسات النفط السعودية في استقرار سوق النفط الدولية**" ،مجلة العلوم الاقتصادية،تصدر من كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة ،العدد24،المجلد السادس، 2009،ص17-21.

[11]) أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط ،الاقتصادية، العدد 5152، 2007، على الموقع http://www.argaam.com/article/articledetail/495360

[12]) كريستوف آلسوب وبسام فتوح، "**تطورات أسواق النفط والغاز الطبيعي العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية**"، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد (37) ،العدد(136)،منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ،الكويت، 2011،ص49.

[13])الطاهر زيتوني، "**التطورات في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي**"، مجلة النفط والتعاون العربي،المجلد(36)،العدد(132)،منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)،الكويت،2010،ص44-45

[14]) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي ، العدد الخامس والثلاثون لعام 2008، ص13

[15]) حبيب محمود، "**انعكاسات الزيادات في أسعار النفط على الاقتصاد الوطني** "،مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية،المجلد(29)، العدد(2)، سوريا،2007،ص71.

[16]) سمير التنير، "**التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضياً وحاضراً**"، دار المنهل ، لبنان،2007، ص23.